

المحاضرة 3: الاحتجاج اللغوي

الاستشهاد: لغة: من فعل استشهد، يقول ابن منظور: «استشهد: سأله الشهادة وفي التنزيل: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ...﴾» (البقرة، 282)، والشهادة خبر قاطع يقول منه شهد الرجل على كذا، وقال أبو العباس: شهد إليه بيّن وأظهر، وشهد الشاهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه وأظهره... واستشهد فلانا على فلان إذا سألته إقامة شهادة احتملها... وأصل الشهادة: الإخبار بما شاهده.»

أما المعنى الاصطلاحي، فقد جاء في معجم مصطلحات النحو العربي: «الشاهد فهو: ما يؤتي به لإثبات القاعدة، ويكون من القرآن، والحديث الصحيح السند، وكلام قبائل قلب الجزيرة كقريش وقيس تميم» .

وقال آخر: والشاهد في المصطلح النحوي هو الدليل اللغوي والخبر القاطع الذي يسوقه النحوي شاهداً على القاعدة النحوية المستنبطة من لغة العرب الفصحاء شعراً كانت أو نثراً.

الاحتجاج: لغة: جاء في اللسان: «الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وهو رجلٌ مخجّاجٌ أي جدل... والتّحاج: التخاصم، وجمع الحُجّة: حُجَجٌ وحجّاجٌ... واحتجّ بالشيء: اتخذ حجة، قال الأزهري: إنما سُمّيت حُجّةً لأنها تُحجّ أي تُقصدُ لأنّ القصد لها وإليها... والحجة الدليل والبرهان» .

اصطلاحاً: قال عنه سعيد الأفغاني: «إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة» .

أما على أبو المكارم فيذكر المصطلحين في قول واحد لكنه يجعل الاستشهاد جزءاً من الاحتجاج فيقول: «الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية أي التي تتبني عليها هذه القواعد، والاستشهاد بهذا المدلول بعض مدلول الاحتجاج، فإنّ الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً، وبهذا الإطلاق يشمل كون التمثيل: جاء في اللسان: «المثال: المقدار وهو من الشبه والمثل: ما جُعل مثالا: أي مقداراً لغيره يُحذى عليه والجمع المثل وثلاثة أمثلة، ومنه الأفعال والأسماء في باب التصريف» . وقال ابن جني: إن سيبويه أخرج الكلام مخرج ما قد استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: نحو قلت زيداً منطلق، ألا ترى أنه

يحسن أن يقول: زيدٌ منطلق، فتمثيله بهذا يُعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه .

- ويقول عنه أبو المكارم: « التمثيل النحوي لا يقتصر على عصر من العصور، ولا على مستوى من المستويات، إذا يمكن التمثيل في كل عصر بنصوص هذا العصر كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه » .

ويعرفه أحمد جلايلي : « نص مصنوع من لغة لا يحتج بها غير ملزم الإتيان يسوقه النحاة ابتغاء توضيح القاعدة النحوية وتقريبها إلى الفهم ومثله عبارات النحويين القدامى: ضرب زيدٌ عمراً ، ولا تشرب اللبن وتأكّل السمك ، وخلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها » .

ما يحتج به من النصوص المروية:

قسم العلماء الكلام المحتج به على أقسام ثلاثة هي كالآتي :
القرآن الكريم – الحديث النبوي الشريف – كلام العرب شعراً ونثراً

(1)- القرآن الكريم:

إن القرآن الكريم نصّ مقدس عند المسلمين يعلو فوق جميع النصوص العربية لذلك لا يوجد خلاف عند النحاة في حجّية نصوصه، خاصة القراءة الصحيحة، لأنهم قسموا القراءات القرآنية إلى متواترة وشاذة، ولقد اشترط القراء لصحة القراءة شروط ثلاثة، هي:

(1)- صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أي المتواترة .

(2)- موافقتها لرسم المصحف المجمع عليه أي الرسم العثماني .

(3)- موافقتها وجهها من الوجوه العربية .

*- أما القراءة الشاذة فهي: ما توفر فيها صحة السند ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية، ووافقت الرسم العثماني.

كان لنحاة البصرة والكوفة مواقف متباينة في الاحتجاج بالقراءة الشاذة، فلم يكونوا على منهج واحد، فمنهم من ردها، ومنهم من قبل بعضها ورد الآخر، ومنهم من اضطرّ إلى الاحتجاج بها كلها، ولعل أكبر من دافع عنها مستشهداً بها في المسائل اللغوية ابن جني، وتابعة فيها ابن مالك والسيوطي.

موقف النحاة من القراءة الشاذة:

أبو عمرو بن العلاء (ت - 154هـ)

هو عالم باللغة العربية وأحد القراء، وكثير الاحتجاج بالقراءات المشهورة، فكان يتوخى في القراءة ما هو أكثر وأشيع، ويتبعد عن الشواذ، فقد رفض قراءة محمد بن مروان السدي، وهي ﴿هُؤْلَاءُ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، هود78، بنصب (أظهر) ورمي صاحبها باللحن ورفض قراءة الأعمش وشيبة: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، الجاثية 14، ببناء الفعل (يَجْزِي) للمجهول، ووصفها باللحن .

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) .

لقد وقف الخليل موقفا معتدلا من القراءات الشاذة، فكان لا يردّ القراءة، بل يقبلها، ويردّها إلى لغات العرب ومن ذلك قياسه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُةً﴾ البقرة 26 على قول العرب: على قول العرب: (ولاسيما زيّد) بالرفع، كما أنّه يقبل وجوه النصب من ذلك أنّه نصب (غير) في قوله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة (6-7) النصب على حذف الفعل (أعني)، ومن وجه النصب أيضا أن سيبويه سأله عن وجه النصب في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾. وهي عند سيبويه (بالنصب) مفعولا بـ (لننزعن) .

الفراء: (207هـ)

احتج الفراء بقراءة زيد بن ثابت في قوله تعالى ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ يونس 58، بالتاء ليقوى رأيه في أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، ولتقويه هذا الوجه يلجأ الفراء إلى قراءة قرآنية شاذة أخرى، وهي قراءة أبي بن كعب التي نَصَّها: ﴿فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا﴾ . يقال أن سيبويه استشهد بحوالي 600 آية قرآنية .

موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف :

يراد بالحديث النبوي الشريف أقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد يتعدى أحيانا إلى أقوال التابعين كالزهري، وهشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز .

ولقد أجمع اللغويون والنحاة على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب قاطبة قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»، وقال: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، وأنني نشأت في بني سعد بن بكر»، بالرغم

من إجماع النحاة على فصاحة اقوال النبي (صلى) إلا أنهم انقسموا على فريقين: فريق غلب على ظنه أن الأحاديث: بلفظ النبي (صلى) فأجاز الاحتجاج بها، وفريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، ولهذا لا يجوز الاحتجاج بها، قال أبو حيان الأندلسي (ت- 745هـ): «إنما ترك العلماء، ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (صلى) ... إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين: (1) أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (صلى) فتقل بالألفاظ مختلفة كحديث: (زوجتكما بما معك من القرآن)، وفي رواية أخرى (ملكتكما بما معك من القرآن) وفي الثالثة (خذها بما معك من القرآن)، وفي الرابعة (أمكناكها بما معك من القرآن) فنعلم يقيناً أنه (صلى) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ فأثت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب.

(2) - الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب إلا بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك» .

ولعل السبب الرئيس في عدم الاحتجاج بالحديث هو أن النحاة آثروا سدّ الذرائع ودرء الشبهات بعد شيوع اللحن في السنة الرواة في العصور الإسلامية الأولى، وتبادل الاتهام بين الناس بوضع الحديث، ومن الأحاديث التي يقدمونها دليلاً على اللحن: حديث (مروا أبا بكر فليصلي بالناس) بإثبات ياء الفعل (يصلي) مع أنه مجزوم بلام الأمر، ومنه حديث (أي شهر هذا، أليس ذو حجة؟) برفع: ذو مع أنه خبر ليس، ينبغي أن ينصب، ولهذا السبب كانت الأحاديث قليلة في كتب القدامى. ولهذا لا نجد في كتاب سيبويه إلا ستة أحاديث رغم ضخامة الكتاب.

ولم يبق هذا الحصار مفروضاً على الحديث النبوي في العصور المتأخرة، وقد أنكر أبو حيان على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث فقال: «قد أكثر هذا المنصف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره... كأبي

عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم

على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من النحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس» .

والنحاة الذين جَوَّزوا الاحتجاج بالأحاديث النبوية: ابن خروف والسهيلي، وأول النحاة الذين أكثروا منه هو ابن مالك، وتبعه ابن هشام، ولعلمهم اعتمدوا على الأحاديث التي دونت في الكتب، وأصبحت بين أيدي النحاة، مثل كتب الحديث المعروفة. ولقد قسم الشاطبي الحديث على قسمين هما:

(أ) قسم اعتنى الرواة بألفاظه : وهي الأحاديث القصار وهذا القسم يصح الاحتجاج .
(ب) قسم اعتنى الرواة بمعانيه فقط ، وهي الأحاديث الطوال، وهي التي أصابها التغيير والتبديل عند نقلها، وهي التي لا يصح الاحتجاج بها إطلاقاً .

موقف النحاة من كلام العرب: شعرا ونثرا

لقد كان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حد سواء ولكن النحاة يحفلون في دراستهم بلغة الشعر أكثر من لغة النثر، لأن الشعر يسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية من الكلام كما أن لغة الشعر تمتاز باستثناءات لاتحظى بها الأجناس القولية الأخرى ومن هذه الاستثناءات : الضرورة الشعرية، وخاصة التركيب في البيت الشعري مثل الوزن والقافية والروي، ويضاف إلى سرّ الاهتمام بلغة الشعر اعتزاز العرب بالشعر، لأنه المدافع عنهم والمتحدث بلسانهم، وكذلك الشعر عندهم وعاء يحوي اللغة الفصيحة الممثلة للغة الأدبية التي يشترك فيها العرب الفصحاء جميعا، زيادة على حضور الظواهر اللغوية في القوالب الشعرية إبان عملية الاستقراء لدى اللغويين والنحاة . لهذا كان الشعر من أهم المنابع التي يلجأ إليها النحاة في عملية التعقيد، وأنهم كانوا يعتمدون الأعراب الفصحاء، والرواة الثقاة . فهذا سيبويه يعتمد التوثيق وتحري الدقة في نقل الشعر .

حيث يقول : « سمعناه ممن يوثق بعربيته :

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ صُنْفَانِ، شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ » .

وقال أيضا : « وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ

مُعْظَمًا » .

وقال في تحريك الساكن، أو تسكين المتحرك لئلا يلتقي ساكنان... وزعم الخليل رحمه

الله أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السّرة:

أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ » .

وتحتل شواهد الشعر في كتاب سيبويه خميس وألفا منها 50 شاهداً مجهولة القائل.
أما النشر : فقد كان له حظ عند النحاة، واستنبطوا منه جملة من القواعد النحوية، ونسوق
من القواعد النحوية المستنبطة من الكلام الفصيح، ما يلي: جاء في كتاب سيبويه « ومما
جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطول من
رجليها » واختيار النصب على أن (يديها) بدل من الزرافة . ويقول أيضاً مفسراً النصب
في لفظتي (ضَبْعًا و ذَنْبًا) : « وهذه حجج سُمعت من العرب، وممن يوثق به، يزعم أنه
سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : (اللَّهِمَّ ضَبْعًا وَذَنْبًا) إذا كان
يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللهم اجمع (أو اجعل) فيها
ضَبْعًا وَذَنْبًا. وكلهم يفسر ما ينوي » .

من إعداد الدكتور عمار قرفي